تدابير بنك المغرب لمواجهة أزمة كوفيد-19

عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

لجنة المالية و التنمية الاقتصادية، مجلس النواب

24 نونبر 2020

المحتويات

- السياق الدولي
- السياق الوطني: تطور الوضعية الوبائية وتدابير السلطات
- تدابير بنك المغرب لمواجهة الأزمة
  - ✓ تذكير ببرنامج انطلاقة
  - ✓ السياسة النقدية
  - ✓ التدابير الاحترازية
  - ✓ انتقال قرارات السياسة النقدية وحماية زبناء البنوك
  - ✓ التزويد بالنقد
  - ✓ الشمول المالي والأداء بواسطة الهاتف النقال
  - ✓ تدبير الأصول الاحتياطية الرسمية وإصلاح نظام الصرف
- تأثير الأزمة على الاقتصاد الوطني
- خلاصة

السياق الدولي

- يواجه العالم منذ بداية السنة أزمة صحية استثنائية حيث أنه إلى نهاية الأسبوع الماضي أصيب بالفيروس ما يقارب 59 مليون شخص وبلغ عدد الوفيات ما يناهز 1,4 مليون.
- وبخلاف أزمة 2008 التي انطلقت بوادرها في القطاع المالي لتمتد إلى القطاع الحقيقي وتتحول إلى أزمة مديونية، فإن الأزمة الحالية متعددة الأوجه، صحية في الأول، ثم اقتصادية واجتماعية ومالية.
- وتبلورت على شكل صدمتين: همت الأولى الطلب، نتيجة للقيود المفروضة؛ والثانية جانب العرض، بسبب اضطراب قوي على مستوى سلسلات التموين. إضافة إلى ذلك، لم يسبق لأي أزمة منذ سنة 1870 أن اجتاحت مثل هذا العدد من البلدان في نفس الوقت.
- ولمواجهة هذه الوضعية، لجأت السلطات إلى إرساء قيود على تنقلات الساكنة وعلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- رغم ذلك، نشهد اليوم من جديد تسارعا في عدد الإصابات بالعديد من الدول، لاسيما في أوروبا وأمريكا، مما دفعها إلى إعادة فرض الحجر الصحي وتعليق العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

السياق الدولي: ركود حاد للاقتصاد العالمي

وفي ظل هذه التطورات، فإن الأزمة تفضي إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية استثنائية.

- يتوقع صندوق النقد الدولي أن تكلف هذه الأزمة الاقتصاد العالمي 11 ألف مليار دولار إلى نهاية 2021 (أي ما يعادل مجموع الإنتاج السنوي لليابان وألمانيا وفرنسا) و28 ألف مليار دولار في أفق سنة 2025.
- وحسب توقعات البنك الدولي، ستكون الأزمة قد دفعت مع حلول 2021 ما بين 110مليون إلى 150 مليون شخص إلى الفقر (حسب قياس 1,90 دولار في اليوم)، لتسجل بذلك نسبة الفقر أول ارتفاع لها منذ 1988.
- كما بلغ عدد الأطفال خارج الأقسام الدراسية في البلدان النامية أكثر من 1,6 مليار طفل، وهو ما يعني خسارة حوالي 10 ألاف مليار دولار من المداخيل في دورة حياتهم (البنك الدولي).
- ومن المرتقب أن تتراجع تحويلات المهاجرين في العالم بنسبة 7,2% هذه السنة و7,5 % سنة 2021 (البنك الدولي).
- وحسب منظمة العمل الدولية، يرجح أن يكون قد تم فقدان ما يعادل 495 مليون منصب شغل كامل الدوام خلال الفصل الثاني فقط من السنة الجارية مقارنة بالفصل الرابع من سنة 2019.
- وحسب منظمة السياحة العالمية، انخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 70% خلال الثمانية أشهر الأولى من 2020، ما يعني خسارة 730 مليار دولار. ويرجح أن يتراوح هذا التراجع بين 60 % و80% خلال مجموع السنة.
- وتبقى الآفاق المستقبلية محاطة بمستوى قياسي من الشكوك حيث تظل وتيرة انتعاش الاقتصاد رهينة ب: (i) تطور الجائحة وتوفر حل طبي ؛ (ii) واستعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين والساكنة؛ (iii) ومدة وفعالية القيود والتدابير الهادفة إلى التخفيف من تأثير الجائحة.

السياق الدولي: تدابير السياسة المالية

لمواجهة هذه الوضعية، قامت السلطات العمومية باتخاذ تدابير استثنائية لدعم الساكنة والحد من الأضرار الاقتصادية.

على مستوى السياسة المالية، قامت الحكومات بتعبئة موارد ضخمة بلغ مجموعها ما يقارب 12 ألف مليار دولار، أي حوالي 12% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي، على شكل نفقات إضافية، وتحويلات لفائدة العاملين والأسر، وضخ الرساميل وضمانات القروض.

وقد أثرت هذه التدابير على المديونية العمومية التي كانت قد بلغت مستويات مرتفعة قبل الأزمة. فيتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل ارتفاعا هاما، لتنتقل من 83% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2019 إلى 100% في 2020. ويتوقع أن تصل إلى 126% من الناتج الداخلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، و65% من الناتج الداخلي الإجمالي في البلدان الصاعدة وذات الدخل المتوسط، و50% من الناتج الداخلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل الضعيف.

السياق الدولي: تدابير البنوك المركزية

واتخذت البنوك المركزية من جهتها كذلك تدابير استثنائية بهدف دعم الاقتصاد:

- **في الدول المتقدمة**، قامت البنوك التي مازالت تتوفر على بعض الهامش في استعمال الأدوات التقليدية خاصة بتخفيض أسعار فائدتها الرئيسية. كما قامت العديد منها باستخدام أدوات غير تقليدية، خاصة برامج شراء الأصول. وارتفعت ميزانيتها في المتوسط بنسبة 10% خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلت ظهور الجائحة. ويتوقع بنك التسويات الدولية تزايدها من 15% إلى 23% من الناتج الداخلي الإجمالي قبل نهاية 2020.
- **في البلدان الصاعدة**، قامت البنوك المركزية بتخفيض أسعار فائدتها الرئيسية، كما وفرت سيولة إضافية، ووسعت نطاق الضمانات المقبولة وقامت بعض منها بالتدخل في أسواق الصرف.

السياق الدولي: التدابير التي اتخذتها المؤسسات الدولية

من جهتها، ضافرت المؤسسات الدولية جهودها لدعم دولها الأعضاء.

- وهكذا ضاعف صندوق النقد الدولي الولوج إلى آليات التمويل الطارئ، كما أحدث خط سيولة جديد على المدى القصير. ومنذ نهاية مارس، استفادت 81 دولة من مساعدة مالية بمبلغ إجمالي قدره 89 مليار دولار. إضافة إلى ذلك، خفف الصندوق عبء خدمة الدين ل28 بلدا من ضمن الدول الأكثر فقرا برسم "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون".
- وبمعية البنك الدولي، طالب الصندوق الدائنين الثنائيين بوقف تسوية خدمة الدين الخاصة بالدول الأكثر فقرا. وقد استجابت مجموعة العشرين لهذا النداء في 15 أبريل، حيث أوقفت تسديد القروض الثنائية الرسمية إلى غاية متم 2020، قرار تم تمديده بتاريخ 14 أكتوبر الأخير لمدة ستة أشهر إضافية.
- وقام البنك الدولي بتعبئة غلاف مالي إجمالي يصل إلى 160 مليار دولار لمدة 15 شهرا، أزيد من 50 مليار منها على شكل هبات وقروض طويلة الأمد بأسعار فائدة تفضيلية.
- كما قام البنك الإفريقي للتنمية بإحداث "التسهيل الائتماني السريع" لمواجهة كوفيد-19 ورصد له مبلغ 10 مليار دولار.
- وقام البنك الإسلامي للتنمية بإحداث "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19" ورصد له مبلغ 730 مليون دولار.
- وعلاوة على المساعدة المالية، عملت عدة مؤسسات على تعزيز خدماتها الاستشارية. وتم على الخصوص إطلاق مجموعة من منصات تقاسم التجارب على الإنترنت منها على الأخص ما طوره صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

السياق الوطني: تطور الوضعية الوبائية وتدابير السلطات

- في المغرب، وبعد رصد أول حالة بتاريخ 2 مارس، لم تتأخر السلطات في اتخاذ التدابير اللازمة حيث عمدت إلى إغلاق الحدود وإغلاق جميع مؤسسات التعليم وبعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. كما منعت تنقل المسافرين بين المدن.
- وأعلنت الحكومة بتاريخ 22 مارس عن حالة الطوارئ الصحية التي تم تمديدها عدة مرات، آخرها إلى 10 دجنبر المقبل.
- وبموازاة ذلك، تم فرض حجر صحي شامل ابتداء من 20 مارس. وشرعت الحكومة في رفعه تدريجيا في بعض المناطق ابتداء من 10 يونيو ليتم تعميم الرفع على مجموع المملكة في 25 يونيو. وللحد من تأثير الجائحة على الاقتصاد، تم وضع بعض الإجراءات التخفيفية ابتداء من نهاية شهر ماي لفائدة بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- ومكنت مجموع هذه التدابير من احتواء الجائحة إلى حد ما، إلا أن الأشهر الأخيرة عرفت تسارعا مقلقا لانتشار الفيروس مما دفع السلطات إلى إعادة تطبيق قيود محلية على بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، تظل الحدود مغلقة على العموم، وهو ما أثر بشكل كبير على بعض القطاعات.
- وإلى نهاية الأسبوع الماضي سجل المغرب ما يقارب 325 ألف إصابة وأكثر من 5300 حالة وفاة محتلا بذلك الرتبة 91 عالميا من حيث عدد الإصابات لكل مائة ألف نسمة دون الأخذ بعين الاعتبار عدد الاختبارات، والرتبة 84 من حيث عدد الوفيات لكل مائة ألف نسمة .

السياق الوطني: تدابير السلطات لمواجهة الأزمة

- بموازاة الإجراءات المتخذة للحد من انتشار الفيروس، تم إقرار عدة تدابير تهدف إلى دعم الأسر والمقاولات وإنعاش الاقتصاد.
- وفي هذا السياق، قامت السلطات بالتدخل من خلال ثلاث أدوات أساسية:

I. إحداث صندوق خاص لتدبير جائحة كوفيد-19، بناء على تعليمات جلالة الملك. ومكن هذا الصندوق من تعبئة 34,5 مليار درهم، بفضل تضامن المقاولات والمواطنين إضافة إلى مساهمة أولية للخزينة بقيمة 10 مليار درهم.

II. إحداث لجنة لليقظة الاقتصادية في 11 مارس تعنى بتتبع تداعيات فيروس كورونا وتحديد تدابير المواكبة اللازمة.

III. اعتماد قانون مالية تعديلي في يوليوز الأخير تتمثل أولوياته في: (i) مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي؛ (ii) والحفاظ على مناصب الشغل؛ (iii) وتسريع تنفيذ إصلاح الإدارة.

- وفي خطاب العرش، أمر صاحب الجلالة ب: (i) وضع خطة للإنعاش الاقتصادي مع ضخ مبلغ 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني؛ (ii) إحداث صندوق للاستثمار الاستراتيجي؛ (iii) إصلاح القطاع العام لاسيما مع إحداث وكالة تعنى بتدبير مساهمات الدولة؛ (iv) وتعميم الضمان الاجتماعي في أفق 5 سنوات.
- وقد تم البدء في تنفيذ هذه التوجيهات تدريجيا، لاسيما في إطار قانون المالية الذي أنتم حاليا بصدد تدارسه.

السياق الوطني: تذكير بتدابير الدعم الاجتماعي والاقتصادي

على المستوى الاجتماعي، همت التدابير المتخذة بالخصوص:

- منح تعويض شهري بمبلغ 2000 درهم والإبقاء على الخدمات المتعلقة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) والتعويضات العائلية لفائدة المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتوقفين مؤقتا أو نهائيا عن العمل ؛
- أداء تعويضات تتراوح بين 800 و1200 درهم للأسر المستفيدة وغير المستفيدة من خدمة راميد. وقد سهر بنك المغرب على تنسيق هذه العملية المسماة "تضامن" والإشراف عليها، بتعاون مع النظام البنكي ومؤسسات الأداء وجمعيات القروض الصغرى ؛
- تعليق اقتطاعات الاشتراكات للمنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي وإلغاء الزيادات المترتبة عن التأخير في الدفع ؛
- الإعفاء، بناء على تعليمات جلالة الملك، من مستحقات الكراء بالنسبة لمكتري المحلات التابعة للأحباس المخصصة للتجارة، أو الحرف، أو الخدمات أو السكن ؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل، على كل تعويض تكميلي صُرف لفائدة المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف مشغليهم في حدود 50% من الراتب الشهري الصافي المتوسط ؛
- تأجيل مستحقات القروض من 3 إلى 4 أشهر لفائدة الأسر التي تواجه صعوبات مادية بسبب الأزمة. وبالنسبة للأسر في وضعية هشاشة، قامت الدولة إلى جانب القطاع البنكي بالتكفل بكافة الفوائد العرضية بالنسبة للأشخاص الذين لديهم أقساط شهرية تصل إلى 3000 درهم بالنسبة لقروض السكن و1500 درهم بالنسبة لقروض الاستهلاك.

السياق الوطني: تذكير بتدابير الدعم الاجتماعي والاقتصادي

على المستوى الاقتصادي، تم وضع وتنفيذ مجموعة من التدابير طيلة الفترة الممتدة إلى 30 يونيو، وتمثلت هذه الأخيرة فيما يلي:

- تأجيل أقساط القروض البنكية وتلك الخاصة بالإيجار الائتماني لفائدة المقاولات التي تأثرت بالأزمة؛
- إحداث خطوط ائتمان تشغيلية إضافية لفائدة المقاولات المستفيدة من ضمان صندوق الضمان المركزي "ضمان أوكسجين" في حدود 95%، وذلك بسقف فائدة يساوي سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب زائد 200 نقطة أساس؛
- ومن أجل تخفيف آجال معالجة البنوك لطلبات المقاولات، قررت لجنة اليقظة الاقتصادية بتاريخ 8 ماي ما يلي:
  - الإعفاء من شرط الإدلاء بوثائق الإثبات بالنسبة لطلبات القروض التي تقل عن 75.000 درهم؛
  - تمديد هذا البرنامج إلى غاية 31 دجنبر 2020؛
  - عدم اشتراط أي ضمانة إضافية.
- وبالنسبة للمقاولين الذاتيين، تم منح قرض بالمجان يشمل ما يعادل ثلاثة أشهر من رقم المعاملات محتسب على أساس آخر تصريح ضريبي مع تحديد سقف 15.000 درهم، ويتحمل قطاع التأمين كل الفوائد المتعلقة بهذا القرض.

السياق الوطني: تذكير بتدابير الدعم الاجتماعي والاقتصادي

وفي نفس هذا السياق، تم اتخاذ تدابير أخرى من أهمها :

- تأجيل، عند الاقتضاء، آجال أداء الواجبات الضريبية بالنسبة للمقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 20 مليون درهم؛
- تعليق عمليات المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز إلى غاية 30 يونيو؛
- تسريع تسديد المؤسسات والمقاولات العمومية لمستحقات المقاولات الموردة للطلبيات العمومية؛
- تعليق دفع التحملات الاجتماعية بالنسبة للمقاولات؛
- وأخيرا، بالنسبة للمقاولات التي صرحت بتوقف أزيد من 500 أجير مؤقتا عن العمل أو بتسجيل انخفاض في رقم معاملاتها ما بين 25% و50%، تم إحداث لجنة تتولى الحسم في احقيتها في الاستفادة من هذه الإجراءات.

السياق الوطني: تذكير بالتدابير المتخذة لإنعاش النشاط الاقتصادي

في مرحلة إنعاش النشاط الاقتصادي، همت التدابير المتخذة بالخصوص ما يلي:

- إرساء آلية للضمان من طرف الدولة لتمويل مرحلة إقلاع النشاط الاقتصادي ما بعد الأزمة، تشمل المقاولات العمومية والخاصة التي تضررت بالجائحة.
- وهكذا، تم إطلاق منتوجات جديدة لضمان القروض بمعدلات فائدة لا تتعدى سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب زائد 200 نقطة أساس، وذات أجل تسديد قد يصل إلى 7 سنوات وفترة تأجيل مدتها سنتين:
  - "إقلاع المقاولات الصغيرة جدا" بضمان من الدولة يصل إلى 95%، يشمل القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا التي يقل رقم معاملاتها عن 10 ملايين درهم ؛
  - "ضمان إقلاع" بضمان من طرف الدولة يتراوح بين 80% و90% حسب حجم المقاولة ؛
  - "ضمان إقلاع الإنعاش العقاري"، ويشمل القرض الذي يضمنه هذا المنتوج، والمحدد سقفه في 50 مليون درهم للمشروع الواحد، المشاريع سواء التي سبق أن حصلت على قرض إنعاش عقاري أو تلك التي اعتمدت فقط على التمويل الذاتي.

السياق الوطني: تذكير بالتدابير المتخذة لإنعاش النشاط الاقتصادي

- وعلى مستوى **قانون المالية التعديلي**:
  - تمت تعبئة مبلغ 15 مليار درهم من الاستثمارات برسم الميزانية العامة من أجل تحفيز إقلاع النشاط الاقتصادي.
  - تم وضع تدابير لتشجيع اللجوء إلى المقاولات والمنتجات الوطنية في إطار طلبات العروض العمومية.
  - ومن أجل تحفيز تعويض الواردات بالإنتاج المحلي، تم رفع رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات المصنعة.
  - إرساء آلية تمكن الدولة من ضمان عمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسات العمومية من أجل أداء مستحقات دائنيها من بين المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

السياق الوطني: تذكير بالتدابير المتخذة لإنعاش النشاط الاقتصادي

فيما يتعلق بتنفيذ تدابير الإقلاع، تم التوقيع في 6 غشت على :

- **ميثاق للإقلاع الاقتصادي والتشغيل بموجبه:**
  - تلتزم الدولة أساسا بتعبئة 120 مليار درهم المعلن عنها في الخطاب الملكي.
  - يلتزم الاتحاد العام لمقاولات المغرب على الخصوص بالاحتفاظ على 80% على الأقل من مناصب الشغل، وبتقليص الديون ما بين المقاولات، وبتثمين المنتوجات "المصنوعة في المغرب" والسهر على احترام الممارسات الجيدة للحكامة.
  - سيعمل النظام البنكي على توزيع التمويلات المبرمجة بشكل سلس والمساهمة في إعطاء دينامية جديدة لبرنامج انطلاقة.
- **عقد برنامج 2020-2022 من أجل إقلاع قطاع السياحة في مرحلة ما بعد كوفيد:**
  - تلتزم الدولة على الخصوص إلى غاية 31 دجنبر 2020 بمنح تعويض جزافي قدره 2000 درهم لفائدة المأجورين والمتدربين في القطاع المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتمديد تعليق أداء الاقتطاعات الاجتماعية، وكذا تمديد آجال تسديد القروض المحصل عليها في إطار ضمان أكسجين إلى غاية 31 دجنبر 2021.
  - يلتزم القطاع الخاص بالحفاظ على الأقل على 80% من مناصب الشغل، وتعزيز العرض السياحي، وتمكين المأجورين غير المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من الاستفادة من هذه التغطية.
  - تم إطلاق منتوج ضمان جديد "ضمان إقلاع قطاع الفندقة". ويتراوح ضمان الدولة ما بين 80% و90% حسب حجم المقاولة.

وفي 5 أكتوبر، تم التوقيع على عقدي برنامجين آخرين مع قطاعات تنظيم التظاهرات وممولي الحفلات، وفضاءات الترفيه والألعاب.

السياق الوطني: بعض الأرقام المؤقتة الخاصة بحصيلة التدابير

- وهكذا وفيما يخص القروض البنكية الممنوحة في إطار ضمان صندوق الضمان المركزي، وصل مبلغها الإجمالي بنهاية اكتوبر 2020:

المنتوج	عدد المستفيدين	المبلغ المرصود (بالدرهم)	المبلغ الذي تم منحه (بالدرهم)
ضمان أوكسجين (ضمان في حدود 95% للقروض التشغيلية، بسعر لا يتعدى سعر الفائدة الرئيسي زائد 200 نقطة أساس)	41.142 مقاولة	16,5 مليار	13,7 مليار
ضمان إقلاع وإقلاع المقاولات الصغيرة جدا و ضمان إقلاع الفندقة (ضمان ما بين 80% و95% حسب حجم المقاولة، بسعر لا يتعدى سعر الفائدة الرئيسي زائد 200 نقطة أساس)	25.103 مقاولة	30,3 مليار	13,5 مليار
المقاول الذاتي (ما يعادل 3 أشهر من رقم المعاملات مع سقف محدد في 15 ألف درهم في حدود 85% بدون فائدة)	2.875 مقاول ذاتي	33,7 مليون	31,2 مليون

- أما فيما يتعلق بتأجيل الأقساط البنكية:
  - بالنسبة للأسر، تم قبول ومعالجة 471.742 طلب تأجيل بنهاية شتنبر 2020؛
  - بالنسبة لقطاع القروض الصغرى (micro-crédit)، تم تسجيل 669.300 طلب بنهاية غشت 2020؛
  - أما بالنسبة للمقاولات، تم قبول ومعالجة 32.248 طلب بمبلغ إجمالي قدره 6,6 مليار لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (86%) والمقاولات الكبرى (14%). وحسب قطاع النشاط، همت عمليات التأجيل على الخصوص قطاعات التجارة(18%)، والنقل والاتصالات (13%)، والصناعات (12%)، والبناء والأشغال العمومية (8%)، والفنادق والمطاعم (3%)....

تدابير بنك المغرب لمواجهة الأزمة

وعلى صعيد بنك المغرب، أُتخذت عدة تدابير للتخفيف من شدة تأثير الأزمة وتحفيز إقلاع النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، قام البنك بتفعيل كافة الأدوات، التقليدية منها وغير التقليدية، وذلك في جميع مجالات تدخله: السياسة النقدية، والإجراءات الاحترازية، وانتقال السياسة النقدية وحماية الزبناء والتزويد بالنقد، والشمول المالي وتدبير احتياطيات الصرف.

وقبل التفصيل في هذه التدابير، ونظرا للعديد من التساؤلات التي طرحها بعض السادة النواب في عدة مناسبات، أود التذكير بداية بالقرارات المتخذة في إطار برنامج انطلاقة، الذي وضعه بنك المغرب والحكومة بتعاون مع النظام البنكي، تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك التي جاءت في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 11 أكتوبر 2019 بهذه المؤسسة الموقرة.

يهدف هذا البرنامج إلى تحفيز تمويل المقاولين الذاتيين، والمقاولين الشباب، والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة المصدرة، ولهذه الغاية:

- قامت الدولة والقطاع البنكي بإحداث صندوق لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية، رصد له غلاف مالي بمبلغ 6 ملايير درهم، على امتداد 3 سنوات ساهم فيه بالتساوي الدولة والقطاع البنكي. وتم تعزيز موارد هذا الصندوق بملياري درهم إضافية ممنوحة من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خصصت لتمويل الأنشطة الاقتصادية في العالم القروي.

تذكير ببرنامج انطلاقة : الأهداف والمضمون

- **تم إطلاق منتوجين للضمان ومنتوج للتمويل في إطار هذا البرنامج، وذلك بنسب فائدة تفضيلية وبشروط تشجيعية:**
  - ✓ "ضمان انطلاق" يغطي 80% من القرض بمبلغ 1,2 مليون درهم كحد أقصى. ويمنح التمويل البنكي، الذي قد يكون على شكل قرض استثماري أو تشغيلي، بسعر فائدة ثابت محدد في 2%.
  - ✓ "ضمان انطلاق المستثمر القروي" المخصص للوسط القروي ويقدم ضمانة قدرها 80% لقرض بنكي أقصاه 1,2 مليون درهم، بسعر فائدة ثابت محدد في 1,75%.
  - ✓ "انطلاق المقاولات الصغيرة جدا" (Start-TPE)، ويتمثل في خط تمويل بقيمة 50 ألف درهم كحد أقصى يمنح دون فوائد أو ضمانات، ويسدد على دفعة واحدة بعد خمس سنوات كفترة سماح أقصى. وهو موجه لتمويل الحاجيات من الأموال التشغيلية المرتبطة بقروض بنكية على المديين المتوسط والطويل بقيمة 300 ألف درهم كحد أقصى، مضمونة من طرف أحد المنتوجين السابقين.
- **لتشجيع هذا البرنامج، قرر بنك المغرب ما يلي:**
  - ✓ إعادة تمويل القروض البنكية، التشغيلية أو الاستثمارية، الممنوحة للفئات التي أشار إليها خطاب جلالة الملك وذلك بشكل غير محدود وبسعر فائدة تفضيلي قدره 1,25%؛
  - ✓ تخفيف المتطلبات من الأموال الذاتية للبنوك والمتعلقة بالقروض التي تمنحها هذه الأخيرة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة ؛
  - ✓ إرساء نظام للتتبع يرتكز على مؤشرات مفصلة، لاسيما على المستوى الجهوي، والقطاعي وحسب النوع...

تذكير ببرنامج انطلاقة : الإنجازات إلى 15 نونبر 2020

أعطيت انطلاقة البرنامج في فبراير 2020. وبالرغم من القيود المفروضة على الحركية والأنشطة الاقتصادية بسبب الجائحة، تواصل تنفيذه وإن بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا. وإلى حدود 15 نونبر 2020، كانت النتائج على الشكل التالي:

- مجموع القروض الممنوحة: 1,9 مليار درهم لفائدة 9,443 مستفيدا:
  - ✓ 86% منهم رجال و14% نساء؛
  - ✓ 79% في المدن و21% في القرى؛
  - ✓ 60% حصلوا على تمويلات بمبالغ تقل أو تعادل 100 ألف درهم، و26% ما بين 100 ألف و300 ألف درهم، و6% ما بين 300 ألف و 500 ألف درهم و 8% بمبلغ يفوق 500 ألف درهم.
- استفاد من القروض الممنوحة:
  - ✓ المقاولون الأفراد بنسبة 47% والمقاولات الصغيرة جدا بنسبة 53% ؛
  - ✓ خصوصا قطاعات التجارة (25%)، والفلاحة (14%)، والصناعة (13%)، و الخدمات (13%)، والسياحة (10%).....
- عدد المقاولات المحدثة: 1.689مقاولة (*) .
- مناصب الشغل المزمع إحداثها: 28,004 منصب.
- بلغ معدل رفض طلبات التمويل حوالي 19%. و من بين أهم أسباب الرفض : المستوى المرتفع لمديونية مقدم الطلب ؛ قروض متعثرة مسجلة باسم مقدم الطلب من طرف البنوك الأخرى؛ محدودية جودة ومردودية المشروع؛ نقص خبرة مقدم الطلب علاقة مع طبيعة نشاط المشروع؛ عدم القدرة على تقديم الوثائق لتبرير المصاريف المزمع القيام بها؛ عدم التوازن بين مبلغ القرض المطلوب وطبيعة المشروع.

إن هذه المعطيات توحي وبلا شك بنقص في مواكبة حاملي المشاريع على المستوى المحلي خاصة في مجال التكوين والمساعدة التقنية. وتبقى هذه المواكبة أساسية للرفع من نتائج هذا البرنامج.

(*) معطيات شتنبر 2020

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: السياسة النقدية

وفيما يخص التدابير الي اتخذها بنك المغرب منذ بداية الأزمة، سأبدأ بالسياسة النقدية حيث شملت التدابير سعر الفائدة الرئيسي ونسبة الاحتياطي وعمليات إعادة تمويل البنوك. وهكذا، قام البنك بما يلي:

- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس في 17 مارس ثم بواقع 50 نقطة أساس في 16 يونيو، ليستقر في 1,5%، وللتذكير فإن هذه النسبة كانت مستقرة في 2,25% منذ مارس 2016؛
- التحرير الكامل لحساب الاحتياطي لفائدة البنوك، ليصل إلى 0% خلال اجتماع مجلس البنك المنعقد في يونيو، مما مكن من ضخ سيولة إضافية دائمة تصل إلى 12 مليار درهم؛
- وتوقعا منه لتزايد حاجة البنوك إلى السيولة، قام بنك المغرب بتليين شروط تمويله، وذلك ليس فقط لفائدة البنوك التقليدية، ولكن أيضا لفائدة البنوك التشاركية وجمعيات القروض الصغرى (microcrédit).

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: السياسة النقدية

- وهكذا، فبالنسبة للبنوك التقليدية:

- قام بتوسيع لائحة الأصول المقبولة كضمان لعمليات التمويل. فإضافة إلى السندات الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة وسندات الدين القابلة للتداول، أصبحت الأصول المقبولة تتضمن سندات الدين الصادرة عن المؤسسات والمقاولات العمومية، وسندات الدين الصادرة عن صناديق التوظيف الجماعي بالتسنيد (Fonds de Placements Collectifs en Titrisation)، والأوراق الممثلة للديون على الدولة (خاصة استردادات الضريبة على القيمة المضافة) والأوراق الممثلة للديون على المؤسسات والمقاولات العمومية.
- أدى هذا الإجراء إلى مضاعفة حجم التمويل الممكن للبنوك ثلاث مرات، حيث انتقل من 150 مليار إلى 450 مليار درهم، أي ما يناهز 42% من الناتج الداخلي الإجمالي.
- ولإعطاء رؤية أوضح للبنوك وتسهيل إدارتها للسيولة، قام بنك المغرب بتفعيل كافة أدوات إعادة التمويل المتاحة، لا سيما ذات مدى أطول: أي شهر وثلاثة أشهر، فيما كانت تقتصر هذه الأخيرة قبل الأزمة أساسا على التمويلات الأسبوعية.
- قام البنك بتيسير شروط إعادة تمويل البنوك في إطار برنامج الدعم المخصص لتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الذي بدأ سنة 2013 من خلال (أ) توسيع عمليات إعادة التمويل لتشمل قروض التشغيل علاوة على قروض الاستثمار و(ب) الرفع من وتيرتها من فصلية إلى شهرية.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: السياسة النقدية

- بالنسبة لجمعيات القروض الصغرى التي شهدت توقفا شبه تام لأنشطة منح القروض وتحصيلها، وضع البنك خطا لإعادة تمويل القروض المعاد جدولتها وكذا القروض الجديدة الممنوحة من طرف البنوك خلال الفترة الممتدة من الفصل الثاني لسنة 2020 إلى الفصل الأخير لسنة 2021:
  - يمنح هذا التمويل بشكل فصلي و لمدة سنة ؛
  - كما قرر بنك المغرب القبول بأخذ على سبيل الضمان، إضافة إلى الأصول المقبولة في عمليات السياسة النقدية، السندات الممثلة للديون على جمعيات القروض الصغرى.

إلى جانب ذلك، يضع بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة اللمسات الأخيرة لإطلاق صندوق ضمان لفائدة جمعيات القروض الصغرى يغطي القروض المهيكلة والإضافية الممنوحة في إطار مواجهة أزمة كوفيد 19. وفي هذا الصدد، تم التوقيع على الاتفاقية الاطار المحدثة لهذا الصندوق بتاريخ 12 نونبر 2020 بين وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وصندوق الضمان المركزي.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: السياسة النقدية

- وعلى نفس المنوال، ومن أجل الاستجابة لاحتياجات البنوك التشاركية، تم إحداث خط لإعادة تمويل عقود "الوكالة بالاستثمار" المبرمة مع بنوك تقليدية خلال الفترة الممتدة من الفصل الثاني من 2020 إلى الفصل الأخير من سنة 2021:

  - يمنح هذا التمويل بشكل فصلي و لمدة سنة، مقابل تطبيق البنك المستفيد على "الوكالة بالاستثمار" المبرمة مع البنك التشاركي والتي يعاد تمويلها من قبل بنك المغرب، نسبة عائد لا تتجاوز سعر الفائدة الرئيسي، بعد خصم نسبة الأجرة الثابتة المستحقة للبنك التشاركي ؛
  - يمكن للبنوك أن تقدم كضمان للتمويلات السندات الممثلة "للوكالة بالاستثمار" المبرمة مع بنوك تشاركية.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: السياسة النقدية

ومكنت هذه التدابير من رفع حجم تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية من 72 مليار درهم في 29 فبراير إلى 105.7 مليار في 5 نونبر 2020، وتتوزع هذه التدخلات بين عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل بحصة 60% والتسبيقات الأسبوعية ب 40% . وقد وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في 6 غشت 2020، حيث بلغت 124,5 مليار درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب قد لبى جميع طلبات إعادة التمويل المقدمة من طرف البنوك، مما أتاح الحفاظ على شروط مواتية في السوق النقدية والإبقاء على سعر الفائدة ما بين البنوك متسقا تماما مع سعر الفائدة الرئيسي.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: تليين الإجراءات الاحترازية

للحفاظ على قدرة العرض الائتماني للبنوك، تم تخفيف القواعد الاحترازية ، خاصة من خلال :

- السماح للبنوك بإمكانية تجاوز الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى غاية متم يونيو 2020. وإلى هذا التاريخ، ظلت البنوك تتقيد بمعدل السيولة الأدنى. وقد انتهى سريان مفعول هذا الإجراء وليس هنالك حاجة إلى تمديده في السياق الحالي، ذلك نظرا لكون معدلات سيولة البنوك تفوق المعدل الأدنى؛
- تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وذلك لمدة 12 شهرا، بواقع 50 نقطة أساس، ليتراجع بذلك الحد الأدنى إلى 8,5% بالنسبة لمعامل الأموال الذاتية من الفئة 1 وإلى 11,5% فيما يتعلق بنسبة الملاءة. وسيتم مع نهاية السنة تقييم جدوى تمديد هذا الإجراء؛
- الترخيص بإرجاء تكوين مخصصات لتغطية القروض التي ستستفيد من تعليق مؤقت برسم القرار المتخذ في يونيو 2020. وسيتم تمديد العمل بهذا الإجراء بالنسبة لقطاع السياحة وأنشطة ممولي الحفلات ومنظمي التظاهرات إلى غاية 31 دجنبر 2020 ؛
- التخفيف بشكل مؤقت، إلى غاية متم يونيو 2021، من قواعد تصنيف وتكوين المخصصات بالنسبة للقروض المتعثرة لجمعيات القروض الصغرى ؛
- بالنسبة لشركات الائتمان الإيجاري (crédit-bail)، الإعفاء من تشكيل المخصصات المتعلقة باستخماد الأصول خلال فترة التعليق المؤقت. وقد تم تمديد العمل بهذا الإجراء بالنسبة لقطاع السياحة بموجب العقد البرنامج الذي يستفيد منه هذا الأخير.

وأمام تزايد المخاطر، طلب بنك المغرب من البنوك تعليق توزيع الأرباح برسم سنة 2019، وهو ما التزمت به هذه الأخيرة.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: انتقال قرارات السياسة النقدية وحماية زبناء البنوك

وفي إطار هذه الوضعية، واصل بنك المغرب تتبع انتقال قرارات سياسته النقدية وكذا تعزيز حماية زبناء البنوك:

- وفي هذا الإطار، طالب البنوك بما يلي:
  - ✓ تقديم كافة المعلومات للزبناء فيما يتعلق بالشروط الخاصة بتأجيل أداء الاستحقاقات، بالتكلفة المتعلقة بها وتقديم المشورة حول الخيارات المتاحة.
  - ✓ موافاة الزبناء بأسباب رفض طلبات الاقتراض. وتجدر الإشارة في هذا السياق أن نسبة الرفض انخفضت من 17 % في عام 2016 إلى 10% في 2019، وهو أدنى مستوى مسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة. وتمثل هذه النسبة حوالي 2% بالنسبة للشركات الكبرى و7% بالنسبة للشركات المتوسطة و14% بالنسبة للشركات الصغيرة جدا.
  - ✓ الرد على الشكايات المتعلقة بتأجيل الاستحقاقات وكذا منتجات ضمان أكسجين وانطلاقة في أجل لا يتجاوز 72 ساعة.
- كما عمل بنك المغرب على تعزيز دور الوساطة البنكية من خلال إعطاء دينامية جديدة للمركز المغربي للوساطة البنكية، وتسهيل اللجوء إلى خدماته وتكريس مجانيتها. وللتذكير فإن قرارات المركز المغربي للوساطة البنكية تكتسي طابع الإلزامية بالنسبة للبنوك عندما يكون مبلغ المنازعة لا يتجاوز 200 ألف درهم دون أن تكون ملزمة بالنسبة للزبون. ومكنت هذه التدابير من مضاعفة عدد طلبات الوساطة 4 مرات خلال السنتين الأخيرتين وتسجيل ارتفاع سنوي بنسبة 74% للملفات المعالجة التي بلغت 2395 ملفا في أكتوبر 2020.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: انتقال قرارات السياسة النقدية وحماية زبناء البنوك

- بموازاة ذلك، يسهر بنك المغرب على معالجة الشكايات التي تقدم له مباشرة، حيث بلغت نسبة البت في هذه الملفات لصالح المشتكين 74% خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- كما قام البنك في سنة 2019، بتحديد شروط وكيفيات تسليم رفع اليد على الضمانات الممنوحة لتغطية التمويل البنكي، حيث أصبحت هذه العملية تتم بشكل تلقائي وذلك خلال أجل لا يتجاوز 30 يوم عمل بعد التسديد الكامل للقرض من طرف الزبون. ويراقب بنك المغرب بشكل دقيق ومنتظم مدى تطبيق هذه التعليمات.
- قام البنك بتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب بإطلاق مشروع إعداد ميثاق أخلاقي لتحديد القواعد الدنيا التي يجب على البنوك وشركات التحصيل مراعاتها لاسترجاع القروض الغير مؤداة وذلك فيما يتعلق بالشفافية تجاه الزبون واحترام سرية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. ويجري حاليا إتمام هذا المشروع مع القطاع البنكي.
- ويسعى البنك أيضا إلى تعزيز المنافسة بين البنوك من خلال :
  - تأطير الحركية بين البنوك بإصدار مذكرة في نونبر 2019 تهدف إلى تعزيز المنافسة بين البنوك وتسهيل تحويل الحسابات والعمليات المرتبطة بها من بنك لآخر.
  - إحداث مجموعة عمل مكونة من بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب من أجل تطوير منصة رقمية لمقارنة المصاريف البنكية وتواريخ القيمة. ويرتقب الشروع في تفعيل هذه المنصة في النصف الثاني من سنة 2021.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: التداعيات على أسعار الفائدة والائتمان

- لضمان التطبيق الفعلي لقراراته، وضع بنك المغرب أنظمة تتبع تعتمد تقارير منتظمة (رفض طلبات الائتمان، وأسعار الفائدة على القروض، والضمانات المطلوبة...) ومجموعة من الاجتماعات المنتظمة (الوالي مع رؤساء البنوك بوتيرة نصف سنوية ومدراء بنك المغرب مع مسيري البنوك بوتيرة فصلية...).
- وهكذا وبصفة خاصة، يبين التتبع الفصلي لأسعار الفائدة أن هذه الأخيرة سجلت خلال الفصل الثالث من سنة 2020 تراجعا بواقع 79 نقطة أساس على أساس سنوي، وهو ما يعكس إلى جانب انخفاض سعر الفائدة الرئيسي، تسقيف الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة في إطار تطبيق تدابير لجنة اليقظة الاقتصادية. وقد استفاد من هذا التراجع جميع فئات المقاولات وخاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (143- نقطة أساس).

	ف3-19	ف4-19	ف1-20	ف2-20	ف3-20	(نقطة أساس) ف3-19/ف3-20
متوسط سعر الفائدة على القروض	**5,09**	**4,91**	**4,87**	**4,58**	**4,30**	**-79**
القروض الممنوحة للأفراد	**5,69**	**5,55**	**5,64**	**5,53**	**5,15**	**-54**
القروض العقارية	4,51	4,48	4,39	4,64	4,32	-19
قروض الاستهلاك	6,72	6,66	6,75	7,09	6,47	-25
القروض للمقاولات	**4,92**	**4,77**	**4,70**	**4,44**	**4,11**	**-81**
تسهيلات الخزينة	4,74	4,65	4,61	4,39	3,95	-79
قروض التجهيز	5,20	4,58	4,49	4,19	4,37	-83
حسب حجم المؤسسة						
المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة	5,87	5,68	5,83	5,18	4,44	-143
المقاولات الكبرى	4,50	4,47	4,42	4,14	3,88	-62

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: التداعيات على أسعار الفائدة والائتمان

فيما يتعلق بالقروض البنكية، عرفت وتيرتها تسارعا نسبيا خلال الأشهر الأخيرة. وبوجه خاص، تزايدت تسهيلات الخزينة (facilités de trésorerie) الممنوحة للمقاولات غير المالية الخاصة بنسبة 10,7% على أساس سنوي مع نهاية شتنبر.

في المقابل، عرفت القروض الموجهة للأسر تباطؤا قويا يعزى للقيود المفروضة خلال فترة الحجر الصحي وكذا إلى تراجع مداخيلها. بيد أنه لوحظ تحسن طفيف منذ شهر غشت.

تطور القروض البنكية

	دجنبر-19	ماي-20	يونيو-20	يوليوز-20	غشت-20	دجنبر-20 التغير بالنسبة المئوية	دجنبر-20 المبلغ الجاري (ملايير الدراهم)
القروض البنكية	**5,3**	**6,5**	**5,6**	**5,8**	**4,9**	**5,2**	**945,2**
القروض للقطاع غير المالي	**5,5**	**6,4**	**5,2**	**6,0**	**5,7**	**5,3**	**814,6**
القروض للمقاولات الخاصة	7,3	11,3	7,7	9,2	8,6	7,6	386,9
تسهيلات الخزينة	9,7	17,6	11,3	13,0	12,7	10,7	172,6
قروض التجهيز	6,0	9,2	3,8	4,4	3,9	3,1	101,3
القروض للأسر	3,9	1,5	2,1	2,1	2,4	2,5	350,8
القروض للمقاولات العمومية	-0,8	0,1	2,7	6,0	4,8	4,0	52,4

تداعيات الأزمة على البنوك

في نفس السياق، يجدر التذكير بأن الأزمة التي تجتاحنا ليست دون تداعيات سلبية على القطاع البنكي خاصة على مستوى نسبة التخلف عن الأداء وتكلفة المخاطر.

- وهكذا، فبنهاية الأشهر التسعة الأولى من 2020، ارتفعت الديون المعلقة الأداء (créances en souffrance) بواقع 9,1 مليار درهم إلى 79 مليار درهم. وبذلك بلغت نسبة التخلف عن الأداء 8,4% مقابل 7,6% بنهاية 2019.
- يظل هذا المستوى مرتفعا مقارنة لا بالنسبة بما هو مسجل في البلدان المتقدمة – ألمانيا (1,2%)، بلجيكا (2,3%)، وفرنسا (2,7%) بل أيضا بالمقارنة ببعض بلدان المنطقة – السعودية (1,7%)، والكويت (1,8%)، والأردن (4,2%) ومصر (4,9 %). (المصدر: صندوق النقد الدولي).
- إلى جانب ذلك، فإن تتبع استحقاقات القروض التي تم تأجيلها خلال الأزمة ينذر باحتمال تفاقم حجم الديون المعلقة الأداء خلال الأشهر القادمة. فبنهاية شتنبر، بلغت القروض المؤجلة وغير المؤداة 13,2 مليار درهم فيما وصل مبلغ القروض التي لا تزال تستفيد من التعليق المؤقت إلى 15,1 مليار درهم.
- تجدر الإشارة إلى أن المنظمات الدولية ووكالات التصنيف تأخذ هذه المخاطر بعين الاعتبار عند تصنيف البنوك المغربية. وهو ما حدث في 3 نونبر الأخير حينما قررت وكالة فيتش تخفيض التنقيط الممنوح لثلاث بنوك مغربية.

تداعيات الأزمة على البنوك

- من جهة أخرى، عرفت ربحية البنوك منحى تراجعيا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث انتقلت من 1,2% إلى 0,9%. ويتوقع أن تنخفض عائداتها بشكل أكبر في سنة 2020 في سياق انخفاض أسعار الفائدة ومنح جزء هام من القروض بأسعار تفضيلية وكذا ارتفاع تكلفة المخاطر.
- وبنهاية يونيو 2020، تراجعت مردودية الأصول إلى 0,6% مقابل 0,9% في 2019 ومردودية الأموال الذاتية إلى 5,9% مقابل 9,4%.
- وعلى سبيل المقارنة، تعتبر مستويات مردودية الأصول والأموال الذاتية المسجلة قبل الأزمة معتدلة مقارنة ببلدان المنطقة: مصر (1,4% و19,2%)، وتونس (1,1% و12,2%)، وتركيا (1,8% و17%) وكذا مقارنة ببعض البلدان الأخرى: سلوفينيا (1,4% و11,3%)، والشيلي (1,3% و15,5%)، وجمهورية التشيك (1,1% و17,3%)، والسويد (1% و19,1%) (المصدر: صندوق النقد الدولي).
- وبالرغم من هذه التطورات، يظل النظام البنكي صامدا كما يتضح من خلال نتائج اختبارات الضغط الكلية (macro stress tests) التي أنجزها بنك المغرب في يونيو الماضي. وقد طالب بنك المغرب البنوك بإنجاز اختبار ثاني قبل نهاية السنة مع الأخذ بعين الاعتبار فرضية أن الصدمة ستكون أكثر قوة.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: بنك المغرب يراقب أيضا انعكاسات الأزمة على الاستقرار المالي

- وعلاوة على تأثيرها على النظام البنكي، قد يترتب عن الأزمة مخاطر على الاستقرار المالي (stabilité financière).
- في مقاربة استباقية ومنذ الإرهاصات الأولى للأزمة في بداية شهر مارس، دعا بنك المغرب الذي يترأس لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية (بنك المغرب، والهيئة المغربية لأسواق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة) إلى إحداث مجموعة عمل مكلفة بتتبع أسبوعي وثيق للمخاطر التي قد تشكلها الأزمة على الاستقرار المالي.
- وقد تم تسجيل انخفاض كبير على مستوى سوق البورصة مع بداية الأزمة، حيث بلغ تراجع المؤشر العام في شهر مارس 26-% وهمت الانخفاضات على الخصوص قطاعي الإنعاش العقاري بنسبة 50-% والبنوك بنسبة 33-%. ودفعت هذه التطورات الهيئة المغربية لأسواق الرساميل إلى تقليص هوامش تغير أسعار الأسهم من أجل الحد من تقلبها.
- وعلى نفس المنوال، تعرض قطاع التأمينات مع بداية الأزمة لخسائر هامة على مستوى رقم المعاملات وفوائض القيمة غير المحققة، لكنها تقلصت تدريجيا مع انتعاش سوق البورصة. وعملت هيئة مراقبة التأمينات بدورها على اتخاذ تدابير للتخفيف من القواعد الاحترازية خاصة في مجال تكوين المخصصات عن تراجع قيمة التوظيفات.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: التزويد بالنقود

وفي سياق آخر، أدت الأزمة إلى ارتفاع غير مسبوق في الطلب على النقود وذلك جراء عامل الحجر الصحي وعملية "تضامن" زيادة على شهر رمضان وعيد الأضحى.

وهكذا بلغت سحوبات الأوراق البنكية على مستوى بنك المغرب 15,6 مليار درهم في مارس، و12 مليار في أبريل، و10,6 مليار في ماي، و6,4 مليار في يونيو وحوالي 21 مليار في يوليوز.

وتمثل السحوبات الصافية المسجلة خلال هذه السبعة أشهر الأولى من السنة، البالغة 65,9 مليار درهم، أكثر من ثلاث أضعاف ونصف مجموع تلك المسجلة طوال سنة 2019.

ومنذ ذلك الحين، تم تسجيل إيداعات (reflux) بقيمة 10,4 مليار درهم في غشت و3,4 مليار في شتنبر. ومع ذلك، فإن حجم النقود المتداولة في نهاية شتنبر يظل أعلى بنسبة 19,5% بالمقارنة مع مستواه المسجل مع نهاية دجنبر 2019 مقابل ارتفاع سنوي ب 6,9% في المتوسط خلال الخمس السنوات الأخيرة.

في ظل هذه الظروف، قام البنك بما يلي:

- ✓ إعداد وتطبيق خطة تزويد استثنائية لتغطية كافة الاحتياجات عبر التراب الوطني، وذلك بتعاون بالأخص مع النظام البنكي وجمعيات القروض الصغرى ؛
- ✓ إعداد مخطط استمرارية نشاط نقل الأموال بالتعاون مع وزارة الداخلية ؛
- ✓ تعزيز الطاقات الإنتاجية لدار السكة.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: الشمول المالي والأداء بواسطة الهاتف النقال

ويتبين من هذا المعطى مدى تفضيل حيازة النقد والأهمية الكبرى لوضع استراتيجية وطنية للشمول المالي (inclusion financière).

وهذا ما تم خلال 2019 حين أطلق بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بتعاون مع الأطراف المعنية، من القطاعين العام و الخاص،الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، بعد دراسات دامت أكثر من سنتين. وتهدف هذه الأخيرة إلى تحسين الولوج إلى الخدمات المالية لاسيما بالنسبة للفئات الأقل استفادة. وفي هذا السياق، تشير بيانات Findex للبنك الدولي المتعلقة بالمغرب إلى ما يلي:

- ✓ النساء: 17% منهن تتوفر على حساب بنكي، مقابل 41% للرجال؛
- ✓ الشباب: 16% مقابل 33% لدى الكبار؛
- ✓ القرويون: 20% مقابل 37% لدى سكان الحواضر؛

وتستند هذه الاستراتيجية إلى عدة ركائز أبرزها التمويل الأصغر والتأمين الشمولي والعروض البنكية والتربية المالية وبشكل خاص الأداء بالهاتف النقال.

وفي هذا الإطار وبغية تسهيل استفادة الفئات المستهدفة من عملية "تضامن"، التي همت كما تعلمون أزيد من 5,5 مليون أسرة أو ما يفوق 25 مليون مواطن، بمبلغ إجمالي بلغ 15 مليار درهم، اتخذ بنك المغرب مجموعة من التدابير من بينها:

- إرساء الإطار التنظيمي المقنن لعملية فتح الحسابات عن بعد من أجل ضمان معادلتها لحضور الزبناء والتحقق من وثائقهم التعريفية.
- تبسيط المساطر الخاصة بالحسابات التي لا تتجاوز 5000 درهم (من خلال الاقتصار على طلب تقديم رقم الهاتف و البطاقة الوطنية للتعريف الالكترونية).

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: الشمول المالي والأداء بواسطة الهاتف النقال

وأود أن أتوقف قليلا عند الأداء بالهاتف النقال, فكما تعلمون شرع بنك المغرب بتعاون مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بإطلاق أدوات الأداء عبر الهاتف منذ 2017 ومكنت الجهود المبذولة في هذا السياق من تحقيق عدة إنجازات أبرزها:

- إمكانية التشغيل المتبادل من خلال Switch Mobile (تم استكمال العملية في متم سنة 2018)؛
- الترخيص لستة عشر مؤسسة أداء منذ 2018؛
- توفير وتشغيل 19 عرضا من خدمة المحفظة الالكترونية m-wallet في السوق، إصدار إلى غاية 16 نونبر الجاري 1.277.102 خدمة m-wallet قابلة للتشغيل المتبادل والتصريح بها في جدول التناظر الخاص ب Switch Mobile. إلا أن عدد العمليات التي تمت بالتشغيل المتبادل يبقى محدودا، إذ لم يتجاوز 14.007 عملية.

لذا، ومن أجل تطوير فعلي للمنظومة الخاصة بهذا النشاط، تم اقتراح مجموعة من الإجراءات، أبرزها:

- الإعفاء الضريبي لمجموع الأداءات التي تتم بالهاتف النقال، بالنسبة لتجار القرب لمدة خمس سنوات (اعتمد في قانون المالية المعدل2020)؛
- إجبارية اللجوء إلى الأداء الإلكتروني في كل الخدمات الاجتماعية؛
- إرساء تجربة رائدة من أجل انخراط التجار والأفراد المستفيدين من خدمة m-wallet (توضع حاليا اللمسات الأخيرة لتجربة تعتمد برنامج تيسير).

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التطوير المرتقب للسجل الاجتماعي الموحد الضروري لاستهداف الساكنة سيكون عاملا إيجابيا لتطوير منظومة الأداء بالهاتف، كما سيساهم كذلك في ادماج الأنشطة غير المهيكلة.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: تدبير الأصول الاحتياطية الرسمية وإصلاح نظام الصرف

- سأنتقل الآن إلى النقطة المتعلقة بالتوازنات الخارجية. فقد بُذلت في هذا الميدان جهود استثنائية من أجل تعزيز احتياطيات الصرف وهمت أبرز العمليات المنجزة ما يلي:

- القيام، يوم 7 أبريل، بسحب بدون أية شروط ما يعادل 2,15 مليار من حقوق السحب الخاصة من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي، أي حوالي 3 ملايير دولار. وقد تم إيداع هذا المبلغ لدى بنك المغرب وسيخصص لتمويل الحاجيات المحتملة لميزان الأداءات وليس لميزانية الدولة.

  - ✓ وتجدر الإشارة إلى أنه تم توقيع أول اتفاق برسم خط الوقاية والسيولة سنة 2012 وتم تجديده 3 مرات. ويعتبر هذا الخط تأمينا ضد الصدمات الخارجية ولم يستعمله المغرب حتى 7 أبريل الأخير.

- تعبئة مبلغ 21,5 مليار درهم إلى أواخر أكتوبر على شكل قروض ثنائية ومتعددة الأطراف.

- إصدار، يوم 24 شتنبر، اقتراض سندي من السوق المالية الدولية بقيمة مليار أورو مقسمة إلى قسطين متساويين، الاول بأجل استحقاق 5 سنوات والثاني 10 سنوات.

- وقد مكنت هذه الموارد من تعزيز الأصول الاحتياطية الرسمية التي وصل مستواها في 23 أكتوبر حوالي 294 مليار درهم، أي ما يعادل حوالي 7 أشهر من واردات السلع والخدمات.

تدابير بنك المغرب في مواجهة الأزمة: تدبير الأصول الاحتياطية الرسمية وإصلاح نظام الصرف

- وفي هذا السياق أود التذكير بعملية إصلاح نظام الصرف التي انطلقت في شهر يناير من 2018. وقد بدأت هذه العملية بتوسيع هامش نطاق تقلب الدرهم من 0,3%± إلى 2,5%± كمرحلة أولية مع الإبقاء على سلة العملات دون تغيير (60% من الأورو و40% من الدولار الأمريكي). وقد تم استعراض محاور هذا الإصلاح أمامكم هنا بتاريخ 17 يناير 2018.
- ومكنت هذه المرحلة الأولى الفاعلين الاقتصاديين من استيعاب آليات السوق الجديدة، وتنامى لجوئهم إلى آليات التغطية، كما سُجل تعميق سوق الصرف البنكي بشكل ملحوظ وكذا بقاء تغير سعر الصرف داخل نطاق التقلب دون الحاجة إلى تدخل بنك المغرب منذ مارس 2018.
- وقد ساهمت هذه التطورات من تبديد المخاوف المرتبطة بهذا الإصلاح في بدايته وخاصة ما يتعلق بانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطن. وأخذا بعين الاعتبار تطور أهم المؤشرات الاقتصادية المحددة لنجاح هذا الأخير كالتضخم والتوازنات الماكرو اقتصادية ومتانة القطاع البنكي، فقد تقرر في 9 مارس 2020 المرور إلى مرحلة جديدة، حيث تم توسيع نطاق تقلب سعر صرف الدرهم من2,5% ± إلى 5% ± مع الإبقاء مرة أخرى على سلة العملات دون تغيير.
- سعيا منه إلى الحفاظ على ظروف جيدة لتنفيذ هذا الورش الهيكلي، يواصل بنك المغرب مع الشركاء المعنيين جهوده الرامية إلى المواكبة والتحسيس، وكذا تتبع تطور السوق عن قرب، وخاصة الشروط التي تطبقها البنوك على زبنائها لاسيما المقاولات الصغيرة.

تأثير الأزمة على الاقتصاد الوطني

- ✓ صحيح أن مختلف الإجراءات التي اتخذتها السلطات لتقديم الدعم وتعزيز الإقلاع الاقتصادي مكنت من تخفيف الأثر السلبي على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن حدة الصدمة تبقى استثنائية.
- ✓ تشير المعطيات المتاحة حاليا و آخر السيناريوهات لتطور المجاميع الماكرو اقتصادية التي أعدها بنك المغرب وكذا بعض المؤسسات الوطنية والدولية إلى تراجع قوي في الاقتصاد، وخسارة ملموسة في مناصب الشغل، وتدهور في التوازنات الماكرة اقتصادية.
- ✓ علاوة على ذلك فإن التطورات الأخيرة للجائحة سواء على الصعيد الداخلي والخارجي تزيد من مستويات الشكوك في مآل هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

تأثير الأزمة على الاقتصاد الوطني

آخر توقعات النمو (ب %)

	بنك المغرب	المندوبية السامية للتخطيط	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	صندوق النقد الدولي	البنك الدولي	المركز المغربي للظرفية
2020	-6,3	-5,8	-5,8	-7,2	-6,3	-6,2
2021	4,7	4,4	4,8	4,5	3,4	5,5

ويجدر التذكير أن آخر انكماش بهذا الحجم للاقتصاد الوطني سُجل سنة 1995 بنسبة 5,4-%.

وكما جرت العادة بشكل فصلي، يعمل حاليا بنك المغرب على تحيين توقعاته الماكرو اقتصادية في إطار الاستعداد لاجتماع مجلسه في 15 دجنبر المقبل.

تأثير الأزمة على الاقتصاد الوطني

بالنسبة لأهم المجاميع الماكرو اقتصادية الأخرى:

- من المتوقع أن يبقى التضخم ضعيفا مستقرا في أقل من1% في 2020 و2021؛
- عرفت نسبة البطالة، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، ارتفاعا قويا خلال الفصلين الأخيرين. وتشير بيانات الفصل الثالث إلى فقدان 581 ألف منصب شغل على أساس سنوي وارتفاع نسبة البطالة بواقع 3,3 نقطة لتصل إلى 12,7% على المستوى الوطني. وقد انتقلت هذه النسبة من 12,7% إلى 16,5% في المدن ومن 40% إلى 46,7% لدى الشباب في الوسط الحضري المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة؛
- يرتقب أن يتفاقم عجز الحساب الجاري من 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2019 إلى 6% في 2020 قبل أن يتراجع إلى 5,2% في 2021؛
- ويرجح أن تغطي الأصول الاحتياطية الرسمية حوالي 7 أشهر من واردات السلع والخدمات إلى غاية متم 2021؛
- يتوقع بنك المغرب أن يتدهور عجز الميزانية دون احتساب موارد الخوصصة من 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2019 إلى 7,9% هذه السنة، قبل أن يبدأ في التحسن في 2021 مستقرا في 6,5% من الناتج الداخلي الإجمالي حسب مشروع قانون المالية؛
- يتوقع أن ترتفع مديونية الخزينة من 65% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2019 إلى 76,1% في 2020 وأن تتراجع قليلا إلى 75,9% في 2021.

الخلاصة

- خلافا للأزمة الاقتصادية والمالية لسنة 2008، فإن الأزمة الحالية متعددة الأوجه واجتاحت معظم بلدان العالم.
- على المدى القصير، تبقى آثارها الاقتصادية والاجتماعية استثنائية ويتوقع أن يكون الانتعاش بطيئا على العموم وطويل الأمد بالنسبة لبعض القطاعات، كونه رهينا بتطور الجائحة وبالآجال اللازمة لتوفر حل طبي على نطاق واسع.
- على المدى البعيد، تظل تداعيات الأزمة محاطة بعدة شكوك وحاملة في طيها لتحولات وتغيرات جذرية كان بعض منها ساريا قبل الأزمة (الثورة الرقمية، تصاعد النزعة الحمائية، التشكيك في جدوى تعددية الأطراف، اتساع التفاوتات الاجتماعية والمجالية، التغير المناخي...).
- في المغرب وكباقي الدول، أثرت الأزمة على وتيرة النمو وعلى سوق الشغل وكذا الحياة الاجتماعية، لكن التدابير التي اتخذت لاحتواء انتشار الفيروس ودعم الساكنة والاقتصاد وتسهيل الإقلاع، ساهمت إلى حد ما في التخفيف من هذا الأثر.
- ورغم ذلك، فإننا مدعوون لاستخلاص جميع الدروس من هذه الأزمة للتصدي لمواطن الضعف التي أبرزتها (الخصاص في النظام الصحي، والهشاشة الاقتصادية لشريحة كبيرة من الساكنة، والحجم الكبير للقطاع غير المهيكل، وهشاشة النسيج الإنتاجي، وهيمنة التعامل النقدي...)، وكذا لمواجهة تداعياتها على المدى البعيد.

الخلاصة

- ومن المؤكد أن اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي ستأخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار عند صياغة توصياتها وبلورة رؤيتها الجديدة للتنمية.
- وفي جميع الحالات، يبقى من الضروري تسريع العديد من المشاريع والبرامج في طور الإنجاز وإطلاق الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تعزيز المتانة الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا لجعله قادرا على مواجهة تحديات وصدمات المستقبل. ومن بينها على الخصوص:
  - ✓ تثمين الرأسمال البشري من خلال الاستثمار في منظومتي التعليم والصحة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي؛
  - ✓ الرفع من تنافسية المقاولات المغربية لمواجهة المنافسة الشرسة المتزايدة وذلك من أجل تسريع وتيرة النمو مع تعزيز طابعه الشمولي والعمل على تقليص الفوارق بما في ذلك بين الرجل والمرأة، وخلق فرص شغل للشباب؛
  - ✓ تحسين جودة الحكامة لاسيما من خلال تعزيز نجاعة الإدارة العمومية، وتعميم ممارسة ربط المسؤولية بالمحاسبة، ومحاربة الرشوة، وترسيخ نزاهة وفعالية منظومة العدالة في خدمة مصالح المواطن وتحسين مناخ الأعمال.

الخلاصة

- ✓ استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية والحفاظ عليها لضمان استدامة النمو، وهو ما يتطلب ترشيد وتحديد الأولويات فيما يخص النفقات وكذا تعزيز الموارد؛
- ✓ تعزيز القدرة على الصمود أمام التغير المناخي الذي باتت تجلياته واضحة على الصعيدين الدولي والوطني؛
- ✓ استغلال الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية من خلال تطوير استراتيجية رقمية شاملة، تمكن أيضا من مواجهة التحديات التي تطرحها مثل الأمن السيبراني؛

وفي الختام، يبقى الأهم أن تكون جميع الأطراف، حكومة، وبرلمانا، ومؤسسات عمومية، وقطاعا خاصا، ومجتمعا مدنيا واعية بهذه التحولات وبالرهانات التي تطرحها لتعمل بحزم وبشكل جماعي ومتسق من أجل تعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي والعيش معا، وهي المتطلبات الأساسية التي من شأنها أن تمكن بلادنا من الالتحاق بركب الاقتصادات الصاعدة.

شكرا على تتبعكم